# مقارنة المعجم الموحد لمصطلحات اللسانيات
# بعينة من المسارد المصطلحية

الطاهر ميلة
جامعة الجزائر

**Résumé**

*L'objet de cet article est l'étude de la normalisation des terminologies scientifique et techniques en arabe moderne. Il s'intéresse particu - lièrement aux termes linguistiques contenus dans le dictionnaire édité en 1989 par l' ALESCO et à ceux des dix glossaires édités après 1992.*

*La comparaison de ces ouvrages a donné lieu à un premier constat– celui- ci mérite d'être approfondi- car le nombre de termes unifiés ne dépasse pas un tiers...?.Leur majorité relève du lexique général d'orientation scientifique et des termes linguistiques anciens.*

يدخل هذا البحث ضمن البحوث التي تعالج مسألة توحيد المصطلحات العلمية وبعض قضايا تنميطها أو تقييسها، وهي مسألة جوهرية في المصطلح العلمي عامة، وفي المصطلح العربي على وجه الخصوص، لما لهذه الظاهرة من أثر على عملية التواصل بين المتخصصين العرب في جميع الحقول العلمية والتقنية. ونرى أنه من المستحسن – قبل ذلك– تقديم لمحة، ولو موجزة، عن الجهود التي بذلها أفراد ومؤسسات للنهوض بالمصطلح اللساني الحديث في اللغة العربية قبل عرض موضوع التوحيد، أي مدى توظيف اللسانيين والمترجمين العرب في كتاباتهم لمحتويات المعجم الموحد لمصطلحات اللسانيات الذي أصدره مكتب تنسيق التعريب بالرباط، التابع للمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم[1] من خلال عينة من الأعمال التي ظهرت بعد صدوره ببضع سنين.

## 1- لمحة موجزة عن الجهود المبذولة في توليد المصطلح اللساني وجمعه

مر على المصطلح اللساني الحديث في اللغة العربية ستة عقود –على الأقل– إذ لم يخل أي عقد من هذه العقود دون أن يظهر عدد من الكتب المترجمة أو المؤلفة في مجال الدراسات اللسانية الحديثة [2]، وإن كانت البدايات الأولى لدخول المصطلح اللساني الحديث في اللغة العربية ترجع إلى الربع الأول من القرن العشرين، وقد تعود إلى أواسط القرن التاسع عشر حسب رأي بعض الباحثين[3]. ولقد اعتمد في التأريخ لدخول المصطلح اللساني الحديث في اللغة العربية على مسار حركة التأليف والترجمة في مباحث علم اللسان الحديث، تلك الحركة التي ازدادت كثافة وتنوعا بمرور السنين، وخاصة بعد السبعينات من القرن الماضي، حاملة معها أعدادا كبيرة من المقابلات العربية للمفاهيم اللسانية الجديدة المتداولة في عصرنا هذا.

ولقد أنجزت أعمال كثيرة حول المصطلح اللساني خلال مرحلة التأليف والترجمة تلك، يمكن حصرها في الوضع أو التوليد، وفي جمع ما ولد في مسارد ومعاجم خاصة. فعملية التوليد كانت مصاحبة لحركة التأليف والترجمة، إذ نجد أن كل مؤلف أو مترجم في علوم اللسان يولد أو يقترح مقابلات عربية للمفاهيم التي يدرسها أو يترجمها، وخاصة بالنسبة إلى رواد هذه الحركة في السنوات الأولى من اتصال العرب بالدراسات اللسانية الحديثة، لانعدام هذه المقابلات في اللغة العربية في تلك الفترة من الزمن، وهو وضع طبيعي في أي لغة مرت بنفس الظروف التي مرت بها اللغة العربية. وشاركت في هذه العملية أعداد كبيرة من الباحثين والأساتذة الجامعيين من المشرق العربي ومغربه مثل علي عبد الواحد وافي وإبراهيم أنيس وتمام حسان ومحمد كمال بشر ومحمود السعران وإبراهيم السمرائي وعبد الرحمن الحاج صالح وصالح القرمادي وميشال زكريا وعبد القادر الفاسي الفهري. وبعض الذين لم أذكرهم لا يقل مردودهم في التوليد أهمية عما قدمه هؤلاء.

وكانت حصيلة عملية التوليد جيدة من حيث الكم في رأيي، لأنها غطت المفاهيم الأساسية المتداولة في اللسانيات العامة وبعض الفروع اللسانية الأخرى، لاسيما القديمة منها نسبيا، إلا أن الجانب النوعي لهذه العملية يتصف بعدد من النقائص، على الرغم من وجود بعض الجوانب الإيجابية، كقلة الدخيل والصياغة المناسبة لصيغة الكلمة العربية مثلا، لكونها من وضع اللغويين أنفسهم. ومن أهم هذه النقائص ما يتعلق بالتنميط والتوحيد خاصة. صحيح إن هاتين الظاهرتين تكونان مظهرا عاما للمصطلح العلمي في اللغة العربية، إلا أنهما لم تبلغا ما بلغه المصطلح اللساني في الاختلاف – فيما نرى– وكان ينتظر أن يكون اللسانيون قد تغلبوا على هذين المظهرين السلبيين في المصطلح اللساني

على الأقل، لكونهم أكثر خبرة من غيرهم في هذا المجال المعرفي، ولذلك كانوا ومازالوا يستشارون في لجان المصطلحات العلمية الأخرى إلى جانب المتخصصين الآخرين، مهما كان مجالها العلمي.

فالنقائص الملاحظة على المصطلح اللساني ليست نتيجة جهل إذن بما يجب أن يكون عليه هذا المصطلح أو المصطلح العلمي والتقني عامة، بل هي نتيجة عوامل كثيرة متداخلة، منها ما هو عام ينطبق على كل المصطلحات العلمية في اللغة العربية، وهي مرتبطة بوضع العالم العربي في عصرنا هذا، كقلة التنسيق بين الأقطار العربية واختلاف النظم السياسية والاجتماعية والنقل الحرفي من أكثر من لغة، وغير ذلك من الأسباب التي يعرفها العاملون في حقل المصطلحات، وهناك أسباب قد تكون خاصة بوضع المصطلح اللساني من أهمها[4]:

- تعدد الانتماءات المدرسية.
- التأرجح بين المصطلح التراثي وبين المصطلح الحديث.
- النزعة الفردية وعدم الاقتناع بما هو مولد من قبل الأخرين.

إن الانتماءات المدرسية أو المذهبية المختلفة لها أثر واضح في غموض المصطلح اللساني واضطرابه، إذ يقترح مقابل عربي واحد لمفهوم له دلالة عامة واحدة إلى جانب دلالات جزئية مختلفة من مدرسة إلى أخرى[5]، ولا ينص على هذه الاختلافات، كما هو واقع في المعاجم اللسانية في اللغات الأخرى. وكان من الضروري أن تراعى هذه الاختلافات، لأن المصطلح العلمي عنصر ضمن جهاز نظري متكامل، ليس له قيمة علمية في ذاته خارج هذا الجهاز، ومن الواجب أيضا عند وضع المصطلح العلمي أن ينطلق الواضع من ميدان واحد من ميادين الدرس اللساني وعند مدرسة معينة، مع مراعاة الاختلافات الموجودة بينها وبين غيرها. وقد يكون مثل هذا العمل شاقا على فرد واحد، ومن هنا

تظهر فائدة العمل المشترك في وضع المصطلح العلمي وفي إعداد المعاجم المختصة.

أما فيما يخص مسألة توظيف المصطلح اللغوي القديم في اللغة العربية للتعبير عن المفاهيم اللسانية الحديثة، فنجد اتجاهين بارزين: اتجاه يؤمن بالتواصل الحضاري واستمرارية إنتاج المعرفة، وما قام به القدامى ـومنهم العرب ـ في الدراسات اللغوية هو حلقة من حلقات البحث اللساني الأخرى، سواء في القديم أم في العصر الحديث، وأن ما يتداول اليوم من مفاهيم في علوم اللسان ليس كله جديدا، لذلك يحق لأصحاب هذا الاتجاه أن يسندوا المصطلحات التراثية لبعض المفاهيم اللسانية الحديثة التي يعتقد أن لها أصولا في العربية أو قريبة منها على الأقل. وهناك اتجاه آخر يرى غير ما يراه الفريق الأول، لأن المفاهيم اللسانية الحديثة تكون نظما اصطلاحية خاصة بها، وهي غير النظم والأجهزة الاصطلاحية عند القدامى، لذلك يعتبرون المصطلحات اللسانية الحديثة كلها جديدة، وهذا ما يستوجب إيجاد مقابلات عربية خاصة بها [6].

وإذ رجعنا إلى السبب الثالث، أي النزعة الفردية فنجدها واضحة في وضع المصطلح اللساني العربي، إذ لم تكون لجنة أو لجان ـ فيما نعلم ـ على مستوى العالم العربي لاختيار المقابلات العربية المناسبة للمفاهيم اللسانية الحديثة، ما عدا تجربة مجمع اللغة العربية بالقاهرة في الستينات، عندما أقر مجموعة من المصطلحات اللغوية ونشرها ضمن مجموعة المصطلحات العلمية والفنية التي يصدرها[7]، وما قام به مكتب تنسيق التعريب في الرباط في أواسط الثمانينات، أثناء إعداد المعجم الموحد لمصطلحات اللسانيات في طبعته الأولى.

وما هو متداول اليوم من مصطلحات في الجامعات العربية هو في حقيقة الأمر تكريس لما كان موجودا في تلك البيئات الضيقة منذ عقود، و لم يستعد

أي طرف للتنازل عن هذا الموروث المصطلحي الخاص به، ولذلك لم يتفق إلى حد اليوم على مصطلح عربي واحد، يعبر عن هذا المجال العلمي الذي يسمى (linguistique) ويدرس في معظم الجامعات العربية، وإذا كان الأمر كذلك فكيف ينتظر على المدى القريب أن يقع اتفاق على مصطلحات الفروع التي تكونه مثل (phonologie) و(sémantique) و(lexicologie) ومئات المصطلحات الموجودة في كل فرع من هذه الفروع وفي غيرها من الفروع الأخرى.

صاحبت عملية توليد المصطلحات اللسانية عملية أخرى، لا تقل أهمية، وتتمثل في جمع ما ولد أو اقترح ـ كما أشرنا إلى ذلك ـ في مسارد ومعاجم خاصة بها. فبالنسبة إلى المسارد نجد الكتب المترجمة على وجه الخصوص، غالبا ما تذيل بقوائم من المصطلحات العربية الواردة فيها مع مقابلاتها في اللغات الأجنبية، بغية توضيح مداليل المصطلحات المدروسة، أو بنية التعريف بالمقابلات التي فضلها مترجم الكتاب، لعلمه أن المصطلحات المعروضة ما زالت غير موحدة. وتتباين هذه المسارد في حجمها من كتاب لآخر، ولعل أهميتها لا تخفى على أحد، إذ لولاها لما فهمت بعض الكتب المترجمة، كما أنها كانت منطلقا لعدد من المعاجم الموضوعة.

أما معاجم المصطلحات اللسانية أو اللغوية التي صدرت فمعظمها فردية، وإن اشترك في بعضها أكثر من لغوي، ما عدا عملي مجمع اللغة العربية بالقاهرة ومكتب تنسيق التعريب، كما أشرت إلى ذلك. ومن أهم هذه المعاجم التي صدرت منذ السبعينات إلى اليوم نجد:

ـ معجم المصطلحات اللغوية الحديثة في اللغة العربية لمحمد رشاد الحمزاوي، الطبعة الأولى، من إصدار الجامعة التونسية سنة 1977، والطبعة الثانية من إصدار الدار التونسية للنشر، تونس 1997.

ـ معجم علم اللغة النظري لمحمد الخولي الصادر عن مكتبة لبنان سنة 1982، وهو معجم ثنائي اللغة إنجليزي عربي مع مسرد عربي إنجليزي.

ـ معجم مصطلحات علم اللغة الحديث الصادر سنة 1983، وهو معجم ثنائي اللغة عربي-إنجليزي، إنجليزي- عربي، مشترك بين مجموعة من الأساتذة الباحثين مثل باكلا وآخرين، وقد تبنى مشروع المعجم معهد اللغة العربية بجامعة الرياض.

ـ قاموس اللسانيات لعبد السلام المسدي الصادر عن الدار العربية للكتاب سنة 1984، وهو معجم ثنائي اللغة عربي – فرنسي، فرنسي – عربي.

ـ معجم المصطلحات اللغوية للبعلبكي رمزي منير، من إصدار دار العلم للملايين، بيروت، سنة 1990.

ـ المعجم المفصل في علوم اللغة لمحمد التونجي وراجي الأسمر، من إصدار دار الكتب العلمية، بيروت، سنة 1993، وهو معجم أحادي اللغة.

ـ معجم المصطلحات الألسنية لمبارك مبارك، من إصدار دار الفكر اللبناني سنة 1995.

ـ معجم اللسانيات الحديثة لسامي عياد حنا وكريم زكي حسام الدين ونجيب جريس، الصادر عن مكتبة لبنان، سنة 1997، وهو معجم إنجليزي عربي.

وهناك معاجم لسانية فردية أخرى، صدرت في أواخر التسعينات وفي أوائل العقد الأول من القرن الحالي، لم أتمكن من الحصول عليها. وما تتسم به هذه المعاجم في مجملها هي أن بعضها يكمل البعض الآخر، كمادة أولية، لأن بعضها تناول المصطلح اللساني عامة والبعض الآخر ركز على مجالات أكثر من غيرها، فهي من هذا المنظور صالحة لأن تكون أرضية أولية لقاعدة بيانات مصطلحية، لأنها تقدم ماهو مقترح أو متداول من المصطلحات اللسانية في جميع الأقطار العربية.

وما يؤخذ على عدد من هذه المعاجم هو أنها لم تنطلق من الاستعمال الفعلي للمصطلح اللساني في كثير من الأحيان، ما عدا عمل رشاد الحمزاوي، كما أن بعضها يخلط بين ما يفترض أن يكون مستعملا عند فئة قليلة أو كبيرة وبين ما يقترحه صاحب المعجم من مقابلات، عندما يلاحظ ثغرات في مدونته، مقارنة بما هو موجود في اللغات الأخرى. وهناك نقائص أخرى أشار إليها بعض الباحثين[8].

## 2- مقارنة عينة من المسارد بالمعجم الموحد لمصطلحات اللسانيات

أصدرت المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم من خلال مكتب تنسيق التعريب بالرباط، على غرار سلسلة المعاجم الموحدة التي كان يعدها هذا الأخير منذ السبعينيات، المعجم الموحد لمصطلحات اللسانيات في طبعته الأولى سنة 1989، وكان لهذا الصنيع أثر حسن في نفوس اللسانيين وأساتذة العلوم اللغوية عامة، اعتقادا منهم أنه سيضع حدا لفوضى استعمال المصطلحات اللسانية في اللغة العربية، أو يقلل -على الأقل- من حدة هذه الاختلافات بين لساني وآخر وبين قطر وآخر.

وبعد مرور ما يقارب عشرين سنة من صدور المعجم الموحد لمصطلحات اللسانيات، ورغبة مني في معرفة مدى تحقق هذا الطموح بالنسبة إلى المستعملين المحتملين لهذا المعجم، وهم كثر، وهذا هو الهدف الأساس بالنسبة إلى مكتب تنسيق العريب، أي الاستعمال الموحد لمصطلحات اللسانيات، قمت بمقارنته بعينة من المسارد الاصطلاحية التي وردت في عشرة كتب، بعضها مؤلف والبعض الآخر مترجم، صدرت كلها في مدة تتراوح بين السنوات 1992 و2001)[9]. ويمثل هذا الجدول نتائج هذه المقارنة من جانبها الإحصائي:

| رقم المسرد | عدد المصطلحات في كل مسرد | عدد المصطلحات المتفق عليها | | عدد المصطلحات المختلف فيها | | عدد المصطلحات التي لم ترد في المعجم الموحد | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | | العدد | النسبة | العدد | النسبة | العدد | النسبة |
| 1 | 253 | 95 | 37,54 | 96 | 37,94 | 62 | 24,50 |
| 2 | 485 | 36 | 12,78 | 130 | 26,80 | 319 | 65,77 |
| 3 | 341 | 47 | 13,78 | 92 | 26,97 | 202 | 59,23 |
| 4 | 215 | 21 | 9,76 | 62 | 28,83 | 132 | 61,39 |
| 5 | 119 | 03 | 2,52 | 20 | 16,80 | 96 | 80,67 |
| 6 | 393 | 54 | 13,74 | 121 | 30,78 | 218 | 55,47 |
| 7 | 260 | 47 | 18,07 | 104 | 40 | 109 | 41,92 |
| 8 | 120 | 28 | 23,33 | 56 | 46,66 | 36 | 30 |
| 9 | 109 | 17 | 15,59 | 34 | 31,19 | 58 | 53,21 |
| 10 | 113 | 20 | 17,69 | 30 | 26,54 | 63 | 55,75 |
| المجموع | 2408 | 368 | 15,28 | 745 | 30,93 | 1295 | 53,77 |

يظهر من هذا الجدول بوضوح التفاوت في نسبة الاتفاق بين أصحاب المسارد وبين المعجم الموحد، فهي تتراوح ما بين 2.52 و37.54، بينما نجد النسبة العامة ضعيفة جدا، إذ لا تتعدى 15.28. ويصعب تحديد العوامل التي أدت إلى هذا التباين الكبير بين مسرد وآخر. فإذا نظرنا مثلا إلى محتويات الكتب التي استخرجت منها هذه المسارد وعلاقتها بموضوع المعجم الموحد، نجد أن المسردين 4 و5 يدخلان في صميم

الدراسات اللسانية، ومع ذلك فهما يمثلان النسب الأخيرة في الجدول، بينما قد يفهم الأمر بالنسبة إلى المسرد رقم 9 الذي يعالج كتابه موضوع اللسانيات والرواية، كما أننا لو نظرنا إلى تاريخ صدور كل كتاب، من حيث قربه أو بعده عن تاريخ صدور هذا المعجم، فسنجد أن مسرد الكتاب الذي صدر سنة 2001 لا تتعدى نسبة اتفاقه مع المعجم الموحد 17.69 بالمئة.

وتمثل المصطلحات التي وقع فيها الاختلاف، على الرغم من كون المقابل الأجنبي واحدا، ضعف ما تم الاتفاق عليه تقريبا، أي نسبة 30.93، كما تمثل نسبة المصطلحات التي وردت في المسارد، ويفتقر إليها المعجم أكثر من نصف مجموع المصطلحات التي درست، وهي نسبة كبيرة كما هو واضح. فما طبيعة المصطلحات التي وقع عليها الاتفاق أي الموحدة؟ وهل يعد هذا الاتفاق نتيجة تأثير المعجم الموحد في مستعملي هذا النوع من المصطلحات؟ وما طبيعة المصطلحات التي وقع فيها الاختلاف؟ وهل يمكن الحكم بضعف المدونة أو المدونات التي انطلق منها المعجم الموحد لمصطلحات اللسانيات، مادامت نسبة ما يزيد عن 50 بالمئة من المصطلحات ترد في مسارد صغيرة، و لم يشر إليها هذا المعجم؟

*1ـ طبيعة المصطلحات المتفق عليها*

إن المتأمل في المصطلحات المتفق عليها يلاحظ أن معظمها يمكن أن يرد إلى حالتين:

ـ حالة وجود هذه المفاهيم وما يقابلها من ألفاظ في التراث اللغوي العربي مثل ظرف، تصريف الأفعال، نحو، حنجرة، في مقابل كل من: adverbe; conjugaison; grammaire, larynx, .

ـ حالة ورود هذه المصطلحات في معظم المعاجم اللغوية العامة والمختصة في علوم اللسان، مثل أسلوب، اكتساب، بنية، رنين، معنى، مستوى في مقابل كل من: style, structure, résonance, acquisition, sens, niveau. ويظهر من هذه المصطلحات أنها تستعمل أيضا في اللغة العامة، أي يمكن أن تندرج في المعجم اللغوي العام، لذلك وردت في معظم معاجم اللغة. وتدل هذه الأمثلة أن نسبة المصطلحات المتفق عليها قد تكون موحدة قبل ظهور المعجم الموحد لمصطلحات اللسانيات، مما يبعد إمكانية تأثيره على مستعملي هذه المصطلحات، أو بصورة أدق على معدي المسارد التي هي موضوع دراستنا.

*2- المصطلحات المختلف فيها*

يمكن رد الاختلافات إلى الحالات الأربع الآتية:

ـ حالة الترادف في المسارد: تزخر المعاجم اللغوية العربية بمئات، إن لم نقل بآلاف من الألفاظ المترادفة أو المتقاربة في المعنى التي ما فتئت تكون موردا خصبا في أيدي الواضعين للتعبير عن المفاهيم العلمية والحضارية الحديثة، لو استغلت استغلالا حسنا، لأنها تسمح بالتعبير عن دقائق المعاني والأفكار في عصرنا هذا، غير أن عدم التنسيق بين هؤلاء الواضعين، تحولت هذه الكلمات المترادفة أو شبه المترادفة إلى مصدر اختلاف وغموض، بحيث نجد بعضهم يفضل مرادفا على غيره، ونجد البعض الآخر يستحسن غيره ويعمل على نشره، والمبررات عند هؤلاء وأولئك كثيرة ومتنوعة، أغلبها ذاتية.

فمن الأمثلة الواردة في بعض المسارد، مقارنة بالمعجم الموحد، نجد لثوي/ نطعي بالنسبة إلى مفهوم (alvéolaire)، مماثلة/ مشاكلة أو تقريب (assimilation)، نطق/ تلفظ (articulation)، غموض/التباس (ambiguïté)، معجم/ قاموس (dictionnaire).

– حالة الاختلاف في النظر إلى الدلالات اللغوية الأولى للفظ المقترح وعلاقتها بالمفهوم في مثل علم الأصوات النطقي/ الصوتيات الفيزيولوجية، علم الأصوات الآلي/ الصوتيات الاختبارية، تطوري/تاريخي أو زماني، وحدة صرفية/عنصر دال، دالة نحوية، في مقابل كل من: phonétique articulatoire, phonétique instrumentale, diachronique, morphème,

– حالة التأرجح بين توليد مصطلح جديد وبين إحياء المصطلحات التراثية: ومن الأمثلة على ذلك نجد: معجم/متن اللغة، وحدة معجمية/ مفردة متمكنة، علم النصوص القديمة/ فقه اللغة، تعدد المعاني/اشتراك لفظي، علم الدلالة/ علم المعاني، بالنسبة إلى كل من: lexique, lexème, philologie, polysémie, sémantique.

– الاختلاف في طريقة بناء المصطلح بين الإفراد والتركيب: مثل صياغة المصطلحات الآتية: التجويف الحلقي/الحلق أو الحلقوم، علم الأصوات/الصوتيات، كلام منطوق/كلام، حديث، مجموع النصوص/عينة البحث (اللغوي) أو مدونة، وهي الأزواج المقترحة للمفاهيم الآتية: pharynx, phonétique, énoncé, corpus

3- *المصطلحات الواردة في المسارد* ويفتقر إليها المعجم الموحد

إن إطلاق الحكم على ورود مصطلحات في المسارد وغيابها في المعجم الموحد تطلب مني عملا كبيرا، لأن المعجم لا يورد الصفات منفصلة عن موصوفاتها، بينما كثيرا ما يلجأ أصحاب هذه المسارد إلى فصل الصفة عن الموصوف، وعد كل واحد منهما مدخلا مستقلا، وهو الأمر الذي يجعل عملية المقارنة والإحصاء صعبة، لصعوبة معرفة الموصوفات المحتملة لكل صفة في مثل suprasegmental, agglutinant, descriptif, التي نجدها في المعجم الموحد مقرونة ب: langue, linguistique phonème،

على النحو الآتي: phonème suprasegmental, langue agglutinante, linguistique descriptive بينما نجدها في أغلب المسارد منفصلة.

ولقد تبين لي بعد فحص طبيعة هذه الفئة من المصطلحات أن هناك صفتين تشترك فيهما معظم المسارد المدروسة هما:

ـ وجود كلمات في المسارد لم يتفق المعجميون واللسانيون على اصطلاحيتها مثل أسماء اللغات وبعض الكلمات ذات الدلالة العامةأو مصطلحات خاصة بعلوم أخرى. فمن الأسماء ذات الدلالة العامة، ونجدها في كل العلوم هي قياس، تحليل، وصفي، معطيات، تصنيف، ومن الكلمات التي تنتمي إلى علوم أخرى علم التشريح، الانتروبولوجيا. أما أسماء اللغات الواردة في المسرد الأول فنجد منها مثلا لغات رومانية، اللاتنية الشعبية...

ـ المصطلحات الأساسية التي أهملها المعجم الموحد كثيرة، وهذا دليل على عدم اكتماله وبالتالي تلبيته احتياجات المهتمين بالمصطلحات اللسانية، مثل مبني للمعلوم forme active (بينما ورد مصطلح مبني للمجهول forme passive)، عرف convention (بينما وردت صفة وضعي أو اصطلاحي conventionnel)، ويعني ما سبق عدم مراعاة بعض المبادئ المتعمدة في وضع المعجم المختص عند إعداد المعجم الموحد لمصطلحات اللسانيات، مثل الاتساق والتماسك، والفصل منذ البداية في هوية المعجم أ هو وصفي أم معياري. نعم قد تكون المعاجم المعيارية ضرورة في البداية، غير أن المعاجم الوصفية هي التي تبين مدى انتشار المصطلحات المولدة وهي التي تعكس درجة قبول المستعملين لها.

وما يجب الإشارة إليه في الأخير هو أن مكتب تنسيق التعريب بالرباط قد قدم خدمات جليلة لمتن اللغة العربية ومعجمها، وخاصة في جانبه العلمي، وما بقي من مشاكل التوحيد يجب البحث عنها في رأيي

خارج هذه المؤسسة، لأن العوامل اللغوية الاجتماعية والثقافية هي التي تتحكم في انتشار اللغة وفي مصطلحاتها على وجه الخصوص، فضلا عن الجوانب السياسية والاقتصادية.

## الهوامـــش

1. للمعجم الموحد لمصطلحات اللسانيات طبعتان، صدرت الطبعة الأولى سنة 1989، وصدرت الطبعة الثانية سنة 2002.
2. مقدمة قاموس اللسانيات لعبد السلام المسدي الصادر سنة 1984، عن الدار العربية للكتاب، تونس، ص 74
3. الأسس اللغوية لعلم المصطلح، محمود فهمي حجازي، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، ص 217.
4. ينظر عبد السلام المسدي، مرجع سابق، ص 72.
5. ليلى المسعودي، ملاحظات حول معجم اللسانيات، مجلة اللسان العربي، العدد 35، سنة 1991، ص 211.
6. ينظر عبد القادر الفاسي الفهري، المصطلح اللساني، مجلة اللسان العربي، العدد23، سنة 1983، ص 143.
7. مجمع اللغة العربية بالقاهرة، مجموعة المصطلحات العلمية والفنية، من سنة 1962 إلى سنة 1968، وكذلك محمود فهمي حجازي، مرجع سابق، ص 220.
8. ينظر:

- مصطفى غلفان، المعجم الموحد لمصطلحات اللسانيات: أي معجم لأي لسانيات؟ مجلة اللسان العربي، العدد 46، سنة 1998، ص 146 فما بعد.
- محمد حلمي هليل، حول المصطلح اللساني وقاموس اللسانيات، مجلة اللسان العربي، العدد 28، سنة 1987، ص 29 فما فوق.
- ليلى المسعودي، مرجع سابق، ص ص 209 فما بعد.

9. مصادر المدونة:

*1)* مدخل إلى علم اللغة، الدكتور محمود فهمي حجازي، طبعة جديدة مزيدة ومنقحة، دار قباء للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، 1998.

*2)* وظيفة الألسن وديناميتها، أندري مارتيني، ترجمة نادر سراج، الطبعة الأولى، دار المنتخب العربي للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، 1996.

*3)* اتجاهات البحث اللساني، ميكائيل إفيتش، ترجمة الدكتور عبد العزيز مصلوح والدكتورة وفاء كامل فايد، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، 2000.

*4)* محاضرات في الصوت والمعنى، رومان ياكبسون، ترجمة حسن ناظم وعلي حاكم صالح، الطبعة الأولى، المركز الثقافي العربي، بيروت، 1994.

*5)* مبادئ علم وظائف الأصوات ( الفونولوجيا)، أتروبتزكوي، ترجمة قنيني عبد القادر، الطبعة الأولى، دار قرطبة للطباعة والنشر، الدار البيضاء، 1994.

*6)* علم الدلالة: إطار جديد، ف.ر. بالمر، ترجمة الدكتور صبري إبراهيم السيد، دار المعرفة الجامعية، الأسكندرية، 1995.

*7)* علم وظائف الأصوات اللغوية (الفونولوجيا)، الدكتور عصام نور الدين، الطبعة الأولى، دار الفكر اللبناني، بيروت، 1992.

*8)* النظرية الألسنية عند رومان جاكوبسون: دراسة ونصوص، فاطمة الطبال بركة، الطبعة الأولى، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، 1993.

*9)* اللسانيات والرواية، روجر فاولر، ترجمة لحسن أحمامة، الطبعة الأولى، دار الثقافة، الدار البيضاء، 1997.

*10)* اللغة والخطاب، عمر أوكان، إفريقيا الشرق، الدار البيضاء، بيروت، 2001.